في الجمعية العامة في دورتها الخاصة ، تسجل الحكومة باسف حقيقة كون الدول العربية ما زالت متمسكة بموقفها بعدم الاعتراف بدولة اسرائيل ، وعدم اجراء مفاوضات معها ، وعدم عقد سلام معها . وتعبر دولة اسرائيل عن املها بان لا تتجاهل دول العالم وشعوبه هذه الحقيقة الخطيرة التي تتناقض كليا مع القانون الدولي ومع مبادىء ميثاق الامم المتحدة . وان اسرائيل ازاء موقف الدول العربية هذا ، ستستمر بالمحافظة على الوضع كما حددته اتفاقية وقف اطلاق النار، وستدعم وضعها بما يتناسب مع الاحتياجات الحيوية لامنها وتطورها . **وان حكومة اسرائيل تعود وتؤكد انه فقط بالسلام الدائم على اساس المفاوضات المباشرة بين الدول العربية واسرائيل يكمن فقط الحل لقضايا المنطقة** » (هآرتس ١١/١٣ و ١٩٦٧/١١/٢٩) .

وكانت الحكومة الاسرائيلية قد وجهت تحذيرا لمجلس الامن على لسان رئيس وزرائها الراحل ليفي اشكول ، لدى اختتامه المناقشة السياسية في الكنيست في ١٩٦٧/١١/١٣ حيث قال « ... **كل قرار تتخذه الامم المتحدة يتجاهل ضرورة اجراء مفاوضات مباشرة بين الاطراف سيؤدي الى ازمة جديدة والى استئناف حالة الحرب** (عل همشمار ١٩٧٣/٦/٢٢) .

وعلى الرغم من ان قرار مجلس الامن ٢٤٢ لم يتضمن بندا صريحا حول المفاوضات المباشرة ، فان كون القرار صيغ بعبارات غامضة وعامة مقصودة على حد قول جميع المراقبين لكي يتاح لكافة الاطراف الموافقة عليه ، اضطر اسرائيل الى اعلان موافقتها عليه في وقت لاحق ، بناء على الفهم الخاص الذي حددته للقرار . وهذا الفهم الاسرائيلي يرتكز على امرين : الاول هو ان القرار لا يدعو الى الانسحاب الكامل من الاراضي العربية ، بل من اراض احتلت ، وهذا يعني — حسب المفهوم الاسرائيلي — وجوب اجراء مفاوضات مباشرة لتحديد الحدود الجديدة المتفق عليها والمعترف بها بين الاطراف ذات العلاقة بالنزاع . اما الامر الثاني فيتعلق بما ورد في القرار من ان « يطلب مجلس الامن من الامين العام تعيين ممثل خاص للذهاب الى الشرق الاوسط كي يقيم ويحتفظ باتصالات مع الدول المعنية بغية تحقيق اتفاق والمساعدة في الجهود المبذولة للوصول الى تسوية سلمية مقبولة طبقا للنصوص والمبادىء الواردة في مشروع القرار » (نص القرار ٢٤٢ كما ورد في يوميات فلسطينية المجلد السادس ص ٢٣٢) . بالنسبة لهذه النقطة فان اسرائيل تؤكد وتصر على ان مهمة هذا الممثل تقتصر على العمل من اجل ايصال الاطراف المتنازعة الى طاولة المفاوضات وان المفاوضات التي تتم برعايته هي مجرد مرحلة اولية تسبق المفاوضات المباشرة وليس من مهامه العمل من اجل تنفيذ بنود هذا القرار . انطلاقا من هذا الفهم الاسرائيلي لمهمة يارينج تجمدت مهمته وفشلت عندما رفضت اسرائيل الموافقة على مذكرته التي تقدم بها للدول المعنية في شهر شباط (فبراير) ١٩٧١ ، لكونها تضمنت تعهدا باعلان اسرائيل موافقتها على الانسحاب الى الحدود الدولية بينها وبين مصر ، دون الاشارة الى مصر قطاع غزة ، فحتى مثل هذا التعهد رفضته اسرائيل .

مناقشات المجلس وزيارة فالدهايم

هذا هو الموقف الاسرائيلي ازاء كل المبادرات التي سبقت دعوة مصر الى انعقاد مجلس الامن لبحث قضية الشرق الاوسط واقتراح قيام دكتور فالدهايم بزيارة المنطقة . فما هي الدوافع التي تعتقد اسرائيل انها كانت وراء التحرك المصري هذا ؟. حول هذا الموضوع كتبت صحيفة معاريف في ٧٣/٧/١٧ ما يلي :

« ان استئناف المناقشات حول الشرق الاوسط في مجلس الامن يهدف بشكل اساسي الى انقاذ ما يمكن انقاذه من المبادرة البائسة التي قام بها وزير خارجية مصر ، محمد حسن الزيات . ومن المتوقع جدا ان يؤدي فشل هذه المبادرة الى القضاء على الزيات سياسيا » . وتضيف الصحيفة قائلة « ... وعندما بادر الزيات في شهر ايار (مايو) بطلب اجراء مناقشات خاصة في مجلس الامن كان يعلم ان الامم المتحدة هي النطاق الوحيد الذي تستطيع بلاده فيه تحقيق انتصار حاسم ، بعد سلسلة الفشل ، ليس فقط في ساحة المعركة ، بل ايضا في موسكو ولندن وباريس ، حيث لم يخرج من هذه البلاد باي شيء ملموس . لقد اخطأ الزيات في التكتيك الذي اتبعه حيث لم يعر انتباها لامر في غاية الاهمية ، وهو ان قرار مجلس الامن اصبح في عرف الدبلوماسية الحاضرة شبيها « بالبقرة المقدسة » التي لا يتجرأ احد على المساس بها . وخطأه يكمن في